دوم كابيتال
DOM CAPITAL

تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية

المنتهية في 31 ديسمبر 2023م

المحتويات

1. نبذه عن مجلس الإدارة واللجان: 3
2. المكافآت والتعويضات: 7
3. النتائج المالية للشركة ونتائج أعمالها 8
4. نتائج تقرير المراجعة: 8
5. الصفقات والمصالح التعاقدية بين الشركة وأي شخص ذو صله: 8
6. المخاطر التي تواجه الشركة وسياسة إدارتها ومراقبتها: 8
7. العقوبات و الجزاءات المفروضة على الشركة: 11
8. القروض المستحقة على الشركة: 11
9. إقرارات: 11

السادة: مساهمين شركة دوم كابيتال المالية الكرام..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،،

يسر رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة دوم كابيتال المالية أن تقدم لمساهمي الشركة الكرام التقرير السنوي والذي يلقي الضوء على أهم إنجازات الشركة ومركزها المالي للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2023م والذي تم إعداده بما يتوافق مع متطلبات لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية، ونظام الشركات السعودي، و النظام الأساسي للشركة، آملين أن يعكس هذا التقرير تطلعات المساهمين لتحقيق المزيد من التقدم .

كلمة رئيس مجلس الإدارة ،،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس الإدارة الكرام، نطرح عليكم التقرير السنوي لعام 2023م الذي يستعرض اداء الشركة وأنشطتها والأحداث والإنجازات التي شهدتها خلال العام الماضي.

لقد كان عام 2023م عاماً إستثنائياً في تاريخ الشركة كونه أول عام للشركة، حيث تم تحويل هويتنا من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة مغلقة ، لقد واجهنا العديد من التحديات ، ولكنها لم تكن تحديات جديدة بالنسبة لنا ؛ فبخبراتنا المتراكمة في الاستثمار الاستراتيجي المستدام فإننا نبني كذلك علاقة دائمة مع عملائنا ، قائمة على الثقة بإذن الله .

رئـــيـــس مـجـلـس الإدارة

خالد بن عبدالرزاق الملحم

1. <u>الأنشطة الرئيسة:</u>

فيما يلي وصف مختصر لما تقدمه الشركة من خدمات:

- المصرفية الاستثمارية (الترتيب والخدمات الاستشارية)
- إدارة الأصول والاستثمارات
- إدارة الصناديق الاستثمارية وتشغيلها

<u>2. نبذه عن مجلس الإدارة واللجان:</u>

- تشكيل مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة الشركة من خمسة (5) أعضاء يتمتعون بمعرفة وبخبرات واسعة في مجال الأوراق المالية، بالإضافة إلى قائمة بأسماء الشركات الأخرى التي يكون عضواً في مجلس إداراتها:

#	أسم العضو	تصنيف العضو	عضوية مجالس الإدارات الأخرى خلال العام 2023 م
1	خالد بن عبدالرزاق الملحم	رئيس مجلس الإدارة – عضو مجلس إدارة غير تنفيذي	• لا يوجد
2	عبدالله بن ابراهيم العقيل	نائب رئيس مجلس الإدارة- عضو مجلس إدارة مستقل	• لا يوجد
3	محمد عبدالله السماري	عضو مجلس إدارة مستقل	• الشركة العقارية السعودية
4	هيفاء عبدالعزيز الشعلان	عضو مجلس إدارة مستقل	• لا يوجد
5	بدر حامد العنزي	عضو منتدب ورئيس تنفيذي – عضو مجلس إدارة تنفيذي	• لا يوجد

3. الشركات التابعة لنا:

لا يوجد اي شركات تابعة لشركة دوم كابيتال المالية .

4.أبرز التطورات والمستجدات والإنجازات

تعمل الشركة حالياً وفقاً لخطة واستراتيجية عمل معتمدة من مجلس الإدارة ، والتي تهدف على الاستمرار ببناء فريق العمل المميز ، حيث أن هذه السنة المالية تعتبر أول سنة مالية للشركة ، إضافة إلى الاستمرار بطرح الصناديق الاستثمارية المختلفة والاستفادة من الفرص الموجودة في السوق ، ومن جهة أخرى تسعى الشركة لتوفير وتطوير الخدمات الإلكترونية لتسهيل تجربة العميل والحرص على الحوكمة والشفافية .

5. اجتماعات مجلس الإدارة التي عُقدت خلال السنة المالية 2023م.

يجتمع مجلس إدارة الشركة من وقت لآخر في المكان والتوقيت الذي يحدده المجلس، ويعقد مجلس الإدارة اربعة اجتماعات على الأقل في كل عام، ما لم تحدد القوانين واللوائح المطبقة في المملكة العربية السعودية خلاف ذلك، ويمكن لأعضاء مجلس الإدارة المشاركة في الاجتماعات عن طريق الهاتف أو وسائل التواصل المرئية أو أي وسيلة اتصالات مماثلة، والتي من خلالها يستطيع كافة الأعضاء المشاركين في الاجتماع سماع كل منهم الآخر، ولا يكون اجتماع مجلس الإدارة صحيحاً إلا بحضور أغلبية الأعضاء شخصياً أو عن طريق الإنابة، شريطة أن يكون أحد الأعضاء الحاضرين رئيس مجلس الإدارة أو نائبه.

#	اسم العضو	الاجتماع				الإجمالي
		الأول	الثاني	الثالث	الرابع	
1	خالد عبدالرزاق الملحم	21-05-2023م	17-07-2023م	19-10-2023م	25-12-2023م	4
2	محمد عبدالله السماري	21-05-2023م	17-07-2023م	19-10-2023م	25-12-2023م	4
3	عبدالله ابراهيم العقيل	21-05-2023م	17-07-2023م	19-10-2023م	25-12-2023م	4
4	هيفاء عبدالعزيز الشعلان	NA	NA	NA	25-12-2023م	1
5	بدر حامد العنزي	NA	NA	NA	25-12-2023م	1

6.اللجان الرئيسية لمجلس إدارة شركة ومهامها:

- لجنة المراجعة:

أ. لمحة عامة :

تختص لجنة المراجعة بالمراقبة على أعمال الشركة ولها في سبيل ذلك حق الاطلاع على سجلاتها ووثائقها وطلب أي إيضاح أو بيان من أعضاء مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية ، ويجوز لها أن تطلب من مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للشركة للانعقاد إذا أعاق مجلس الإدارة عملها أو تعرضت الشركة لأضرار أو خسائر جسيمة .

كما أنه من مهام لجنة المراجعة النظر في القوائم المالية للشركة والتقارير والملحوظات التي يقدمها مراجع الحسابات، وإبداء مرئياتها حيالها إن وجدت ، وعليها كذلك إعداد تقرير عن رأيها في شأن مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وعما قامت به من أعمال أخرى تدخل في نطاق اختصاصها . وعلى مجلس الإدارة أن يودع نسخاً كافية من هذا التقرير في مركز الشركة الرئيسي قبل موعد انعقاد الجمعية العامة بواحد وعشرين (21) يوم على الأقل لتزويد كل من رغب من المساهمين بنسخة منه ، ويتلى التقرير أثناء انعقاد الجمعية .

ب. العضوية:

تشكل بقرار من الجمعية العامة العادية لجنة مراجعة مكونة من ثلاثة (3) أعضاء من غير أعضاء مجلس الإدارة التنفيذين سواء من المساهمين أو غيرهم ويحدد في القرار مهمات اللجنة ضوابط عملها ومكافآت أعضائها .

ج. أعضاء لجنة المراجعة:

لم يتم تعيين أعضاء اللجان في عام 2023 ، وسيتم تعيينهم في أول جمعية عمومية تقام في عام 2024م .

د. اجتماعات لجنة المراجعة خلال السنة المالية 2023م

لا يوجد إجتماعات للجنة المراجعة وذلك لأنه لم يتم تعيين أعضاء لجنة المراجعة في عام 2023م .

- <u>لجنة الترشيحات والمكافآت:</u>

أ. المسؤوليات :

يشكل مجلس الإدارة لجنة خاصة بالترشيحات والمكافآت بناء على قواعد اختيار أعضاء اللجنة التي تعتمدها الجمعية العامة للشركة ، وتختص اللجنة بالتوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقاً للمعايير المعتمدة والمراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات العضوية للمجلس ومراجعة هيكلة المجلس ورفع التوصيات بشأن التغييرات التي يمكن إجرائها كما تختص اللجنة بتحديد جوانب الضعف والقوة في الملجس واقتراح معالجتها والتأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين كذلك من مهام اللجنة وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين في الشركة ويختار أعضاء اللجنة من بينهم رئيسا للجنة وأمين سر لها ، وتحدد المجلس آلية مكافأة أعضاء وسكرتير اللجنة .

ج. أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

لم يتم تعيين أعضاء اللجان في عام 2023 ، وسيتم تعيينهم في أول جمعية عمومية تقام في عام 2024م .

د- اجتماعات لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة المالية 2023م

لا يوجد إجتماعات للجنة الترشيحات والمكافآت وذلك لأنه لم يتم تعيين أعضاء للجنة في عام 2023م .

- **اللجنة الشرعية :**

أ. المسؤوليات :

- التأكد من أن المنتجات والخدمات ذات الصلة التي تقدمها الشركة متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- إصدار القرارات بشأن المسائل الشرعية ذات العلاقة بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة التي تقدمها مؤسسة السوق المالية وبيان الحكم الشرعي في جميع أنشطة الشركة وتعاملتها، واعتماد توافق العقود والاتفاقيات وغيرها من المستندات القانونية المستخدمة في المعاملات التجارية ذات العلاقة مع أحكام ومبادئ الشريعة.
- التأكد من اتساق سياسة الالتزام الشرعي مع أحكام الشريعة الإسلامية والمصادقة عليها.
- إبلاغ مجلس إدارة الشركة إذا ثبت للجنة الشرعية ممارسة الشركة لأنشطة غير متوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة ضمن إطار العمل المرتبط بالمنتجات والخدمات المتوافقة مع أحكام ومبادئ الشريعة التي تقدمها الشركة بحسب ما يرد إليها، والتوصية بالتدابير المناسبة وإبلاغ مجلس إدارة الشركة فور العلم بعد معالجة تلك الأنشطة.
- تقديم المشورة في المسائل الشرعية ذات العلاقة بعمليات الشركة للأطراف المعنية داخل الشركة أو الأطراف الأخرى التي تقدم خدمات للشركة مثل المستشار القانوني أو المراجع أو أي مستشارين آخرين عند الطلب. والاجابة عن جميع الاستفسارات الشرعية الواردة بخصوص منتجات وتعاملات الشركة
- المراجعة الشرعية للقوائم المالية للشركة.
- إعداد تقرير سنوي عن مدى التوافق مع أحكام ومبادئ الشريعة التي تقدمها الشركة وتضمينه المعايير الشرعية التي اعتمدت عليها اللجنة الشرعية في إصدار قراراتها ورفعه إلى مجلس إدارة الشركة لاعتماده.
- الإلتزام بحضور الإجتماعات المتعلقة باللجنة الشرعية في الشركة.
- الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات التي حصلوا عليها أثناء أدائهم لأعمالهم وعدم إساءة استخدامها.

ب. أعضاء اللجنة الشرعية :

تتكون اللجنة الشرعية من عضو واحد يمثل رئيس اللجنة الشرعية ، وهو الدكتور يوسف الشبيلي

ت. اجتماعات اللجنة الشرعية :

تعقد اللجنة اجتماعاتها حضوريا أو عن بعد بصفة منتظمة وكذلك متى ما دعت الحاجة إلى ذلك .

7. المكافآت والتعويضات:

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذين

تم تخصيص مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة المستقلين في الشركة، كما خصصت الشركة مبالغ لمكافآت كبار التنفيذيين وللموظفين حسب أداء الشركة السنوي، وتتولى لجنة الترشيحات والمكافآت تحديد ذلك بالتنسيق مع الإدارة التنفيذية وعرضه على مجلس الإدارة.

وفيما يلي جداول توضح الإفصاح عن تلك التعويضات والمكافآت للعام 2023م (بالريال السعودي):

#	البيان	أعضاء المجلس التنفيذيين	أعضاء المجلس غير التنفيذيين	أعضاء المجلس المستقلين
1	بدل حضور جلسات المجلس	0	0	0
2	بدل حضور جلسات اللجان	0	0	0
3	المكافآت الدورية والسنوية	0	0	100,000
4	الخطط التحفيزية	0	0	0
5	أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكر شهري أو سنوي	0	0	0
المجموع		0	0	100,000

البيان	خمسة من كبار التنفيذيين ممن تلقوا أعلى المكافآت والتعويضات يضاف إليهم الرئيس التنفيذي والمدير المالي
الرواتب والأجور	4,019,025.19
البدلات	1,406,658.81
المكافآت الدورية والسنوية	81,400.00
الخطط التحفيزية	-
العمولات	-
أي تعويضات أو مزايا عينية أخرى تدفع بشكل شهري أو سنوي	-
المجموع	5,507,084

8.النتائج المالية للشركة ونتائج أعمالها

1. الفروقات الجوهرية في النتائج المالية للعام 2023م عن نتائج السنة المالية السابقة 2022م:

- ❖ لا ينطبق حيث أن عام 2023 م هو أول سنة مالية للشركة .

9. نتائج تقرير المراجعة:

لقد راجعنا القوائم المالية لشركة دوم كابيتال المالية "الشركة" والتي تشتمل على قائمة المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2023 وكل من قوائم الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر والتغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للفترة منذ التحول بتاريخ 25 ديسمبر 2022 ولغاية 31 ديسمبر 2023 ، والإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

وفي رأينا، فأن القوائم المالية المرفقة تعرض بعدل من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 ديسمبر 2023 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للفترة منذ التحول بتاريخ 25 ديسررمبر 2022 ولغاية 31 ديسمبر 2023 ، وفقا للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية من قبل الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

10. الصفقات والمصالح التعاقدية بين الشركة وأي شخص ذو صله:

1. المصالح التعاقدية والأوراق المالية وحقوق الاكتتاب التي تعود لأعضاء مجلس الإدارة وأي شخص ذو علاقة بالشركة أو مجلس إدارتها :

لا ينطبق .

2 . العقود والأعمال التي تكون الشركة طرفاً فيها أو كانت فيها مصلحة لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو كبار التنفيذين أو لأي شخص ذو علاقة:

لا ينطبق .

11. المخاطر التي تواجه الشركة وسياسة إدارتها ومراقبتها:

1. المخاطر المنتظمة (Systematic Risk)

وهي المخاطر التي تؤثر سلباً وبشكل عام على الأسواق المالية نتيجة أحداث لا يمكن التحكم بها ولا يمكن تجنبها من خلال التنويع والتوزيع في الاستثمارات، وهي على سبيل المثال لا الحصر:

- **مخاطر السوق:** هي مخاطر الخسائر على الاستثمارات الناتجة عن التغيرات في أسعار الأوراق المالية، وأسعار السلع، وأسعار الفائدة، وأسعار العملات و مخاطر التعهد بالتغطية، يتم إدارة هذه المخاطر في الشركة من خلال وضع حدود لقابلية تحمل المخاطر، وتحليل الاستثمارات المعرضة للخطر وقياس حجم التدفقات النقدية وأثرها على المراكز المالية للمحفظة، بالإضافة إلى اتباع التعليمات النظامية والمتطلبات التشرعية.

- **أسعار الأوراق المالية:** مخاطر انخفاض القيمة العادلة لمحفظة الشركة و التي تنشأ من تغيرات في قيمة مؤشرات الاسواق المالية، حيث يتم التخفيف من أثر هذه المخاطر عن طريق تنويع الاستثمارات في المحفظة. وخلال عام 2023م وفي ظل ظروف الأسواق المالية الصعبة تفادت الشركة هذه المخاطر بسبب اتباع استراتيجية التنويع في الاستثمارات والتي انعكست ايجاباً على أداء الشركة.
- **أسعار السلع:** وهي المخاطر الناتجة عن تغيرات أسعار السلع والتي تقد تؤثر سلباً على المركز والأداء المالي للشركة. ونشير إلى أن الشركة لا تتعرض لهذا النوع من المخاطر.
- **أسعار الفائدة:** هي المخاطر الناتجة عن التغيرات في أسعار الفائدة والتي تؤدي إلى زيادة أو تقليل من قيمة الاستثمار/الأصل ذو القيمة الثابتة.

❖ **التضخم**: يعرف أيضاً "بمخاطر القوة الشرائية" الناتجة عن انخفاض اسعار الفائدة وهي زيادة عرض النقد في الاقتصاد والتي تؤدي إلى زيادة الانفاق الاستهلاكي على السلع والخدمات وبالتالي قد يوثر على قيمة الاستثمارات مع مرور الوقت بسبب التضخم، حيث لا يكون العائد على الاستثمار مجزياً من وجهة نظر المستثمر وذلك بسبب عدم إمكانية التنبؤ دائماً بمستوى التضخم، ولكن هناك مؤشرات أولية يمكن الاستدلال بها مثل ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وكمية عرض النقود في الاقتصاد وغيرها، حيث يقوم خبراء ومحللين الشركة بالحصول على التقارير اللازمة من مواقع الشركات المعتمدة بشكل يومي لربطها وتحليلها لاتخاذ قرارات الشركة على المدى البعيد.

❖ **الركود الاقتصادي:** يعتبر الركود من أهم الأسباب التي تؤدي إلى حالة من الانكماش الاقتصادي بسبب ارتفاع اسعار الفائدة، والتي تؤدي إلى تراجع الطلب على السلع والخدمات، والتي تعمل على تراجع إيرادات الأعمال، الأمر الذي يترتب عليه انخفاض نسبة العمالة وتقليل الأجور وارتفاع في نسبة البطالة. ومن بين الأسباب وأهمها التي تؤدي إلى العجز الاقتصادي في أي دولة في العالم هو العامل النفسي أي ثقة المستهلكين في الاقتصاد، لذلك يقوم خبراء ومحللين الشركة بمتابعة مؤشرات الاقتصاد محلياً وعالمياً ومتابعة التقارير الخاصة بها بشكل يومي من خلال مواقع الشركات العالمية المعتمدة كشركة رويترز وبلومبيرغ قبل اتخاذ أي قرارات استثمارية، وبإشراف من الإدارات المعنية على تلك النماذج المالية للتأكد من فعاليتها في التحليل والتنبؤات الاقتصادية.

❖ **أسعار العملات**: وهي مخاطر تغير قيمة ورقة مالية ما نتيجة التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية.

- الأزمات السياسية والحروب
- الكوارث الطبيعية

❖ المخاطر المحددة (Specific risk / Unsystematic Risk)

على عكس المخاطر المنتظمة، هي المخاطر الرمتبطة بنشاط الشركة بشكل خاص وبقطاع المؤسسات المالية بشكل عام، وتقوم دوم كابيتال المالية بالتخفيف من التأثيرات للمخاطر المحددة من خلال تنويع وتوزيع الاستثمارات، اتباع الإستراتيجيات والعمليات الخاصة بالإدارات و تحديد حدود لمراقبة المخاطر عبر مختلف الأعمال.

ومن الأمثلة على المخاطر المحددة التي تواجه دوم كابيتال المالية:

- **المخاطر الائتمانية:** هي المخاطر التي تنشأ عن عدم مقدرة طرف ما على الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليه مما يؤدي إلى تكبد الطرف الآخر لخسائر مالية، والشركة معرضة لمخاطر الائتمان بشكل كبير كونها شركة مالية استثمارية ومن أهم هذه المخاطر على سبيل المثال لا الحصر النقد وما يعادله والذمم المدينه، وتقوم الشركة بإدارة هذه المخاطر وذلك بإيداع النقد وما يعادله لدى بنوك ذات تصنيف ائتماني مرتفع، وتنويع نشاطاتها الرئيسية للتأكد من عدم وجود تركيز للمخاطر، ومراجعة التنصيف الائتماني للشركات قبل الدخول في أي استثمار، وحسب ذلك يتم احتساب قيمة المخاطر من رأس المال ومدى انعكاسها على معدل كفاية رأس المال.

كما تقوم إدارة الإلتزام بالاطلاع على التقرير الشهري لكفاية رأس المال لمتابعة التغيرات في نسب مخاطر الائتمان وتقديم المشورة في حال لزم الأمر للقيام بعملية إعادة توزيع للاستثمارات (Assets allocation) بسبب وجود تركز عالي في صناعة أو قطاع معين، والعمل مع الإدارة المالية على استعراض السيناريوهات المحتملة سواء كانت إيجابية أو سلبية لتحديد مدى ترابط تلك الاستثمارات مع بعضها البعض

تلتزم دوم كابيتال المالية بالقواعد التنظيمية التي تحددها هيئة السوق المالية والتي تعتمد على استخدام الطريقة المعيارية في حساب الحد الأدنى لكفاية رأس المال وذلك لتفادي المخاطر الإئتمانية، وللشركة ضوابط معمول بها لضمان تقديم التقارير واتخاذ الإجراءات المطلوبة للحد من المخاطر على نحو فعال عند تجاوز الحدود، كما تأخذ الشركة في الاعتبار التنوع في أساليب الاستثمار وإعادة هيكلة المعاملات للحد من مخاطر الائتمان، ومواجهة تقلبات السوق، كما تقوم الشركة بوضع كافة مقتنياتها في المؤسسات المالية ذات جودة إئتمانية عالية أو متوسطة.

❖ الحد من مخاطر إئتمان الملكية الخاصة

يجري مناقشة جميع استثمارات الملكية الخاصة من خلال فريق العمل، واستخدام عملية فحص دقيقة ويتم الموافقة على القرار النهائي من قبل الإدارة العليا. كما تقوم الشركة بإجراء بحث سوقي شامل وتحليل للقطاع قبل أي استثمار للملكية الخاصة وتقييم المخاطر المختلفة مثل المخاطر التجارية والتقنية والقانونية وغيرها و يقدم العرض لإدارة المخاطر لمراجعته. كما يتم النظر بحرص إلى نقص السيولة وعدم انتظام التدفقات النقدية في استثمارات الملكية الخاصة، ويتم قياس الاستثمارات في هذه الفئة من الأصول من حيث معدل العائد الداخلي للأخذ في الحسبان التدفق النقدي المحدود في السنوات الأولى.

تكون الشركة مسؤولة عن الإدارة بعد القيام بعملية الشراء من خلال استثمارات الملكية الخاصة.

❖ التمويل بضمان الهامش

وفيما يتعلق بمخاطر التمويل بضمان الهامش تقوم الإدارة في الشركة ، بمراقبة أداء عملاء التمويل بضمان الهامش بشكل يومي، و تحديث السياسات والاجراءات للمنتج دورياً، متابعة الأسواق المالية (محلياً و دولياً) و دراسة اثار التغييرات (النقدية – السياسية – الاقتصادية ....الخ)، و اعداد خطة طوارئ للتخفيف من المخاطر المحتملة، كما تقوم الإدارة بإعداد اختبارات تحمل لمعرفة مدى قدرة الشركة على تحصيل مبالغ التمويل في الوقت المحدد.

- **مخاطر السيولة**: وهي المخاطر التي تنشأ عن صعوبة تأمين الأموال لسداد الالتزامات المالية عند استحقاقها أو الوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية. وينشأ هذا النوع من المخاطر عند عدم القدرة على بيع أصل مالي بسرعة وبقيمة عادلة، وتقوم الشركة بإدارة مخاطر السيولة من خلال تنويع مصادر التمويل والدخل ومقارنة حجم الأصول ذات السيولة العالية مع الخصوم قصيرة الأجل من خلال (Asset liability maturity report) الذي يستعرض العلاقة بين الأصول والخصوم من يوم واحد حتى أكثر من سنه.

أما مخاطر السيولة المتعلقة بالصناديق الاستثمارية وتحديداً فيما يخص الاشتراك والاسترداد، فيتم مراجعة تقرير إدارة الأصول الشهري والربع سنوي من قبل إدارة الإلتزام لتحديد إجمالي قيمة الاسترداد إلى قيمة الاشتراكات لمعرفة قيمة السيولة الكافية (الاحتياطي) لسد تلك الفجوة.

- **المخاطر التشغيلية**: هي المخاطر الناتجة عن خلل بآلية سير الأعمال، نتيجة الأخطاء البشرية كخسارة موظفين رئيسيين أو خلل في النظم التقنية المستخدمة حيث يتم اعتبار عوامل نشوئها عوامل داخلية.
- **مخاطر السمعة:** تعتبر مخاطر السمعة من أهم مخاطر الأعمال الاستراتيجية، وتنشأ عندما لا يتوافق الاداء المتوقع من قبل أصحاب المصلحة سواء من جانب المساهمين او عملاء الشركة مع التوقعات.

تقوم الشركة بعدة إجراءات لتقليل مخاطر السمعة منها حماية الشركة من انتهاكات البيانات وذلك عن طريق المراجعة الدورية للأشخاص المصرح لهم بإستخدام قاعدة البيانات الخاصة بعملاء الشركة من قبل إدارة المطابقة والالتزام ، قياس مدى رضا العميل من خلال تقييم استبيانات العملاء عن طريق الهاتف أو إلكترونياً، العمل على معالجة شكاوى العملاء بشكل فوري، العمل باستفسارات والإشكاليات التي تواجه العملاء وأخذها بالاعتبار لتحسين جودة الخدمة المقدمة لهم والتأكد بعدم تكرارها، الحرص على خلق بيئة عمل راقية تحفّز على معاملة الموظفين معاملة عادله لينعكس ذلك على اسم ومكانة الشركة.

- **المخاطر التشريعية:** وهي مخاطر عدم الالتزام باللوائح التنظيمية للجهات التنظيمية ذات العلاقة بعمل الشركة والتي تؤدي لفرض عقوبات أو غرامات على دوم كابيتال وللتقليل من هذا النوع من المخاطر تقوم إدارة المطابقة والالتزام في الشركة بمتابعة ومراقبة أعمال الشركة بشكل يومي لضمان تطبيق اللوائح والأنظمة، و رفع مستوى الوعي لدى الموظفين عن طريق تقديم برامج توعوية و ونشر المعلومات داخل الشركة حول مواضيع الامتثال لتجنب مخالفة الأنظمة واللوائح ذات العلاقة بعمل الشركة.
- **مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني):** هي المخاطر التي تؤدي إلى خسائر بسبب الهجوم الالكتروني أو خرق للبيانات والتي من مسبباتها التعرض إلى البرامج الضارة من الجهات الخارجية وفشل الامتثال للمتطلبات التنظيمية والمفاهيم الأمنية والقواعد الاسترشادية الداخلية والتي تعتمد على سياسات و أدوات الامن السبراني التي تهدف إلى تقليل مخاطر الهجمات السيبرانية والحماية من الاستغلال غير المصرح به للأنظمة والشبكات والتقنيات وتقليل تكلفة عواقبها ومنع أي انقطاع للعمليات .

يتعين على دوم كابيتال تنفيذ التقنيات التي تعتبر جزء مما سبق لتحديد طبيعة البيانات الهامة وأماكن تواجدها وتعرضها للمخاطر، من أجل توفير الحماية وذلك من خلال مايلي:

- تحديد وإنشاء والحفاظ على سياسة أمن المعلومات
- تقييم مخاطر المعلومات
- إدارة الثغرات الأمنية (بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر: تقوية السيرفرات، إدارة سد الثغرات، وما إلى ذلك)

- تقوية قاعدة البيانات
- تقارير الثغرات الأمنية
- تحديد المتطلبات الأمنية
- مراجعة الأمن التقني السنوي
- تنسيق اختبار الاختراق الخارجي
- الاستشارة الأمنية

- **المخاطر الاستراتيجية:** هي المخاطر المتعلقة باتخاذ القرارات بشأن الأرباح ورأس مال الشركة والفرص المتاحة وتبني الرغبة في المخاطرة وتحديد مدى استعداد الشركة لقبول مستوى الخطر و فرض التوجيهات والتحقق من تنفيذها لتحقيق أهداف الشركة. وتقوم الشركة بتقييم الرغبة في المخاطرة والقدرة على تحمل المخاطر بشكل دوري وذلك بمراجعة الأسس التالية:

- تحديث السياسات والاجراءات و أهداف الشركة بشكل دروي
- تحليل أداء المنافسين في القطاع
- المبادرة في مواكبة التغيرات
- مواءمة الإدارة التنفيذية لتطبيق استراتيجية الشركة
- عرض جميع المنتجات والأنشطة الجديدة على اللجان المختصة لاتخاذ القرار
- إشراف مجلس الإدارة على صياغة الاستراتيجيات و رؤية و رسالة الشركة والتحقق من تطبيقها

- **المخاطر القانونية:** هي مخاطر التعرض للغرامات أو العقوبات أو التعويضات الجزائية الناتجة عن الإجراءات الإشرافية، والتسويات الخاصة. إن الشركة معرضة للمخاطر القانونية عن طريق المطالبات الناتجة عن أخطاء في العمل أو إجراءات من قبل الهيئة الرقابية.

يتم إدارة المخاطر القانونية والتخفيف منها عن طريق:

- وجود دائرة قانونية مختصة تشترك مع مكاتب محاماة لتوفير الدعم من خلال إبداء الرأي القانوني.
- تحديد مخصصات لمقابلة المطالبات المحتملة.
- تضمين الاستشارات الخارجية إذا لزم الامر

12. العقوبات و الجزاءات المفروضة على الشركة:

تود الشركة أن توضح بأنه لم يصدر بحقها غرامات مالية خلال العام 2023م من قبل هيئة السوق المالية أو أي جهة أخرى.

13. القروض المستحقة على الشركة:

يقر مجلس الادارة بأنه لا يوجد أي قروض على الشركة كما في 31 ديسمبر 2023م .

14. إقرارات:

يقر مجلس الإدارة بأنه لا توجد أي أعمال أو عقود كانت الشركة طرفاً فيها، أو أي من أعضاء مجلس إدارتها أو كبار التنفيذيين أو أي شخص ذي علاقة بأي منهم مصلحة فيها خلال العام 2023م